علل المتن عند المحدثين وطرق الكشف عنها

د.عائشة غرابلي

جامعة باتنة

الملخص :

يسعى هذا البحث لبيان جهود المحدثين والنقاد في الكشف عن العلل في متن الحديث ، وذلك ببيان طبيعة هذه العلل وأنواعها إذ الخطأ في المتن ليس على درجة واحدة ، فمنها : التفرد وزيادة الثقة ، والإدراج ، والشذوذ ، وغيره . وطرق المحدثين والنقاد في كشف طبيعة هذه العلل بغض النظر عن أثرها في القدح في صحة الحديث تفاوتت بين الدراسة الداخلية لمضمون المتن والدراسة الخارجية ،وذلك بالاقتصار على النقد الداخلي المتعلق بالتراكيب اللغوية ، أو بمقارنته ومقاربته لأصول الشريعة وحقائق التاريخ ، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها مدى علمية طرق النقاد في كشف علل المتون رغم دقتها وخفائها .

مقدمة :

تشير الكتب المختلفة في علم الحديث إلى طرق المحدثين والنقاد في الكشف عن العلة في المتن ، وهي أنواع مختلفة ، إذ الخطأ الذي يمكن أن يحصل في المتن ليس على ضرب واحد ، وهو ما يؤكد على تنوع هذه العلل المتعلقة بالمتن ، والتي منها : التفرد بأن يروي ما لا يرويه غيره، زيادة الثقة، الإدراج، الاضطراب، الشذوذ، النكارة، القلب، التصحيف، مخالفة صريح القرآن، ومنها : أن يأبى سياق الحديث كونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك ، لمعرفة طبيعة هذه العلل وطرق الكشف عنها جاء هذا البحث من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: تعريف علل المتن وأنواعها

سأقوم أولا بتحديد ماهية العلة وكذا ماهية المتن

المطلب الأول: تعريف العلة

لغة: العِلَّةُ: المرض، وصاحبها مُعتلّ... ومن هذا الباب وهو باب الضعف: العَلُّ من الرِّجال: المُسِنّ وصغر جسمه.. قال ابن الأعرابي: "العَلّ: الضعيف من كِبَرَ أو مرض"[1].

اصطلاحا:

قال ابن الصلاح: "هي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه – أي في الحديث –"[2].

وقال النووي: "عبارة عن سبب غامض قادح، مع أن الظاهر السلامة منه"[3].

يتضح مما سبق أن العلة في الاصطلاح مقيدة بقيدين:

الأول: أن تكون خفية وغامضة، وغير ظاهرة عند مجرد النظر في إسناد حديث أو متنه.

الثاني: أن يكون لها أثر في قبول الحديث؛ فتقدح فيه وتنقله من حيز المقبول إلى المردود.

قال الصنعاني: "وكأن هذا التعريف أغلبي للعلّة، وإلا فإنه سيأتي أنهم يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ،ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث"[4]. ويوجه هذا الإشكال بصدر كلام الصنعاني وأن هذا هو الإطلاق

الأغلبي، أو أن المحدثين إذا تكلموا عن العلة باعتبار خلو الحديث منها يعد قيداً لا بد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلّة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي للعلّة الخاص؛ وهو: السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلّة ويريدون بها: السبب الذي يعل الحديث به: سواءً كان خافياً أم ظاهراً، قادحاً أم غير قادح[5].

المطلب الثاني: تعريف المتن

لغة:

قال بن فارس: (متن) الميم والتاء والنون، أصل صحيح واحد يدلُّ على صلابةٍ في الشيء مع امتداد وطول. منه المَتْن: ما صَلُبَ من الأرض وارتفع وانقاد، والجمع متانٌ... ومَتَنْتُه بالسَّوط أمْتِنُه: ضربته... والمماتنَّة: المباعدة في الغاية، وسارَ سيراً مماتناً: شديداً بعيداً، وماتنه: ما طلبه.

ومن الباب مماتنَّة الشَّاعرين: أذا قال هذا بيتاً وذلك بيتاً، كأنهما يمتدَّان إلى غاية يريدانها. ومما شذَّ عن الباب متنتُ الدّابة: شققت صَفْنه واستخرجت بيضته[6].

اصطلاحا: هو نص الرواية أو نص الحديث[7].

تعريف علل المتن:

بعد أن تعرفنا على مفهوم المصطلحين – العلة والمتن – وأن ثمة اختلاف في اعتبار أن العلة تكون قادحة دائما أم تكون أحيانا غير قادحة فالمختار والمعتمد بحول الله في هذا البحث هو اعتبار أن علة المتن يقصد بها مطلق الخطأ فيه سواء كان قادحا فيه رادا له أم غير قادح.

المطلب الثالث: أنواع علل المتن

الخطأ الذي يمكن أن يحصل في المتن أنواع منها التفرد بأن يروي ما لا يرويه غيره، زيادة الثقة، الإدراج، الاضطراب، الشذوذ، النكارة، القلب، التصحيف، مخالفة صريح القرآن، أن يأبى سياق الحديث كونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الرواية بمعنى الخطأ، مخالفة ما روي عن الرواية لما في كتبه أو عدم وجوده فيها، مخالفة تصريح الشيخ بأنه لم تبلغه في الباب رواية[8].

المبحث الثاني: طرق العلماء في الكشف عن علة المتن

تشير الكتب المختلفة في علم الحديث إلى طرق المحدثين والنقاد في الكشف عن العلة في المتن ، ويمكن تلخيصها على هذا النحو :

المطلب الأول: طريق العرض والمقارنة

ويتم في هذا الطريق عرض الحديث على مصادر التلقي والتشريع وهي القرآن والسنة والإجماع ، وكذلك على وقائع التاريخ وأحداثه ، وفيما يلي بيانها :

الفرع الأول: عرض الحديث على القرآن

إذا تضمن نص الحديث مخالفة لصريح القرآن وأمكن الجمع بينهما بأي صورة من الصور المقبولة ؛ فلا إشكال في ذلك، وإن كان معارضاً للقرآن من كل وجه، فإن القرآن والحديث كليهما من مشكاة واحدة هي وحي الله

تعالى، فالذي يخرج من مشكاة واحدة لا يكون فيه اختلاف، ولا تضاد، وقال الله تعالى: ﴿ألا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ [سورة النساء: 82]

فالعلماء يأخذون حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيعرضونه على القرآن، فإذا رأوا المعارضة من كل وجه فلا يمكن القول: إن هذا الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن انبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بكلام هو وحي من الله، لكن اللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يكون مخالفاً لقول الله من كل وجه؟.

وأول من عمل بهذه الطريقة الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم ومن أمثلة ذلك:

قصة فاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها وزعمت أن لم يقض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكنى ولا بالنفقة، فأخذ عمر بن الخطاب: قولها وعرضه على كتاب الله فقال: لا نترك كتاب ربنا لامرأة وهمت لا ندري أحفظت أم نسيت.

والآية التي انتقد عمر بن الخطاب هذه الرواية من خلالها هي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدِكُمْ﴾ [الطلاق: 6]، فهذه الآية فيها دليل واضح على السكنى، وهناك آيات أخرى تدل على النفقة، فعمر رضي الله عنه نظر في الحديث فعرضه على كتاب الله فظهر له أنه لا يمكن أن يكون هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن القرآن والسنة خرجا من مشكاة واحدة فلا يمكن أن يكون بينهما تعارض[9].

ومن أمثلته كذلك: حديث "ولد الزنا شر الثلاثة"، وفي رواية: "لا يدخل الجنة ولد زنا"، فهذا الحديث مخالف ومصادم لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [الأنعام: 164]؛ لذلك رده العلماء و لم يحتجوا به.

الفرع الثالث: عرض السنة بعضها على بعض (جمع المرويات)

وذلك بجمع جميع المرويات في الموضوع الواحد والمقارنة بين هذه المرويات فتتبين أوجه الاختلاف فتستعمل قرائن الترجيح في معرفة الصحيح من المعلول، وهذه من أهم الطرق التي يعلل بها متن الحديث فيتبين من خلالها الشاذ والمحفوظ والمنكر والمعروف والناسخ والمنسوخ والوهم وغيرها من العلل.

فعلماء الحديث قعدوا قواعد كثيرة جداً في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيعلون الأحاديث المناقضة لما ثبت السنة الصريحة مناقضة بينة، ومن أمثلة ذلك: حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم[10]، وفي رواية لمسلم: عن يزيد بن الأصم حدثتني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس[11].

قال بن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف: والجواب أن ميمونة أخبرت بضد هذا والإنسان أخبر بحال نفسه من غيره. هكذا نجد أنه مع صحة اسناد الحديثين فكلاهما في الصحيح إلا أن العلماء أعلوا الأول لمخالفته لصريح الحديث الثاني الذي رواه صاحب الحادثة وهي ميمونة أما الحديث الأول فليس صريحا في الدلالة لأنه له احتمالات أخرى غير الإحرام بحج أو عمرة منها ما ذكره العلماء في كتبهم أنه كان في الحرم دون أن يكون محرما ومنها أنه وقع في شهر من الأشهر المحرمة .

الفرع الثالث: عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض (جمع الطرق)

وذلك بجمع طرق الحديث الواحد الذي حصل في بعض رواياته زيادة أو نقصان أو تقديم وتأخير أو إثبات أو نفي وهكذا وهذه من أهم الطرق التي يعلل بها متن الحديث فيتبين من خلالها ما كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما كان من كلام غيره، وليعرف الإدراج والتصحيف والاضطراب والقلب والوهم في المتون؛ فهذا من جهود تنقية السنة مما يشوبها ويكدر صفوها.

وتتم هذه الطريقة وفق الإجراءات التالية :

الإجراء الأول : جمعُ طرق الحديث، والنظر فيها مجتمعة حتى يتبين وجه الاختلاف والذي منه تتبين العلة، قال ابن حجر: "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[12]، قال الخطيب البغدادي – رحمة الله عليه –: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، كما أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور قال: سمعت أحمد بن محمد بن عبد عبدوس الطرائفي يقول: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعت نعيم بن حماد يقول: سمعت ابن المبارك يوقل: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[13]. وقال علي بن المديني – رحمة الله عليه –: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[14]، وقال يحيى بن معين – رحمه الله عليه –: "أكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة"[15]، وقال ابن حجر: "ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق"[16]، فهذه الخطوة هي الطريقة الموصل والمبيّن لبقية الخطوات.

الإجراء الثاني : تحديد مدار الحديث، والتعريف به وبيان حاله، وهذا الإجراء من الأهمية بمكان حيث إن أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة قال المعلميُّ – رحمة الله عليه –: "الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر، ففي الرواية المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكي عباس الدوري عن يحيى بم معين توثيق الأول، وتضعيف الثاني، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوريُّ عن ابن معين فقال: غلط عباس، وفي الرواية محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عمر بن نافع مولى ابن عمر، وعمر بن نافع الثقفي...[17]. ويبين في هذه الخطوة أيضا حال الراوي من حيث القوة والضعف هل هو ثقة أم ضعيف أو مختلف فيه؟

الإجراء الثالث : ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم عنه وحالهم من جهة التوثيق والتضعيف .

الإجراء الرابع : الموازنة بين الروايات المختلفة وبيان الراجح منها والمرجوح ، وأسباب الترجيح . وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ويميز من له ملكة هذا العلم ممن هو أقل منه في عمق معرفته وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم.

وهذه الإجراءات المتتابعة التي سبق ذكرها لا تتعلق بالسند فقط ، بل لها اتصال أيضاً بعلل المتن ، فبجمع طرق الحديث المختلفة ومعرفة الألفاظ التي جاءت بها يتبين وجه الاختلاف بين المتون المختلفة ولو كان بسيطا ، أو كان غير واضح من أول نظرة ، وبمعرفة حال الرواة من جهة التوثيق والتضعيف تتبين علة المتن إذ ما يرويه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه هو الشذوذ وخالف الضعيف لمن هو أولى منه هو المنكر وهكذا، فالارتباط بين معرفة حال الرواة وبين معرفة علة المتن غاية في الاتصال لأنه عمل متكامل لا ينفصل عن بعضه .

الفرع الرابع: عرض الحديث على الإجماع القطعي

من طرق الكشف عن علة الحديث دون النظر في إسناده عرضه على الإجماع القطعي فمخالفة الحديث للإجماع القطعي الذي لا يقبل التأويل علامة على خطئه، هذا ما فعله الإمام مالك – رحمه الله – فيرده لما خالف عمل أهل المدينة وما فعله أبو حنيفة – رحمه الله – للأخبار التي خالف إجماع الأمة في عصره.

الفرع الخامس: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية

فمخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم على علة فيه، ومن أمثلة عرض متون السنة على التاريخ ما انتقد البخاري ومسلم[18] في حديث الإسراء ومتنه الغريب، " ليلة أسري بالنبي صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة جاءه ثلاثة نفر من الملائكة قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد، فأخذوا النبي صلى الله عليه وسلم " ثم قص القصة.

فالتاريخ يبين لنا أن الإسراء بالإجماع كان بعد ما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذه دلالة قوية جداً على الحاجة إلى النظر في التاريخ، فلما عرضنا هذه الرواية على التاريخ وجدنا أن هناك وهماً شديداً قد وقع، إذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسر به إلا بعد أن أوحي إليه، بل إن الإسراء جاء بعد شدة الكرب الذي لاقاه النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة، فقد ضيقوا عليه الخناق جداً، فذهب إلى الطائف يعرض نفسه على عبد بالليل، والحديث في البخاري: " أن عائشة قالت: ما هي أشد الأيام التي مرت بك يا رسول الله؟ . فذكر لها أن شد الأيام عندما عرض نفسه على عبد بالليل في الطائف، فرفضوا النبي صلى الله عليه وسلم وردوه، حتى إن الأطفال رجموه بالحجارة ﷺ – بأبي هو وأمي –، وبعث الله إليه ملك الجبال يستأذنه أن يطبق الجبلين على هؤلاء، فرفض النبي ﷺ وهو الذي وصفه الله بأنه بالأمة رءوف رحيم ﷺ، فلما رجع أراد الله أن يفرج همه فأسري به، فجاء البراق وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس، فأم الأنبياء أجمعين، ثم عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فمن قال: إنه قبل أن يوحى إليه، فهذا وهم شديد.

المطلب الثاني: طرق النظر

ينظر العلماء ويتأملون في لغة الحديث وبلاغته وفي مدى توافق الحديث مع العقل أو مخالفته له فيعللون بذلك وتفصيله على ما يأتي:

الفرع الأول: النظر اللغوي البلاغي (النظر في لفظ الحديث)

من المقاييس والمعايير التي وضعها العلماء لمعرفة عدم ثبوت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركاكة اللفظ ، فيكون الحديث مما لا يشبه كلام النبوة من ركاكة ألفاظه ومجيئه غير بليغاً ومجافياً للفصاحة التي يتصف بها

صلى الله عليه وسلم وسماجة معناها هو امتلائه بالمجازفات حاكم على الحديث بالضعف ؛ لان النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد، وقد أوتي جوامع الكلم، فكلمة واحدة وجيزة تجمع فوائد جمة، وهذا الشافعي رحمه الله كان يتدبر في حديث واحد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ألا وهو: " يا أبا عمير ما فعل النغير" ، فاستخرج منه أكثر من مائة مسألة. فالذين نهلوا من بحر علم النبي صلى الله عليه وسلم وتدبروا على أحاديثه صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يفوتهم شيء من كلامه، مما جعلهم يفرقون بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين قول غيره، وكان عند المحدثين الملكة التي حباها الله إياهم ليفرقوا بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول غير النبي حفاظاً على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن أمثلته ما أحدثه بعض التجار حيث ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا تسبوا الديك؛ فإنه صديقي، ولو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولحمه بالذهب"، هذا كلام سخيف لايمكن أن ينسب لعاقل فضلاً عن ان ينسب لرسول الله تعالى عن ذلك .

الفرع الثاني: النظر العقلي في الحديث

ويكون من جهتين

أ- مخالفة الحديث للأصول الشرعية: من المقاييس والمعايير التي وضعها العلماء لمعرفة عدم ثبوت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد الكلية؛ فإن للدين قواعد عامة وأصول شرعية، أيما حديث صادمها لابد أن ينظر كيف يجمع بينه وبينها؛ فإن لم يمكن الجمع يرد الحديث.

ومن الأحاديث التي تصادم الأصول الشرعية: "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات، فمن صلى هذه الصلاة دفع الله عنه شر الليل والنهار، والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى، ولا يقطع له طريق، ولا يسرق له متاع".

فهذا الحديث لا يمكن أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن هذا الكلام يصادم أصل كلي وقاعدة كلية من تشريع النبي صلى الله عليه وسلم وهي التي تنص على أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة، قال صلى الله عليه وسلم : "من لم يقرأ بأم الكتاب فلا صلاة له"، و لم يشرع في حال من الأحوال تكرار الفاتحة أكثر من مرة.

وهناك عدة مآخذ أخرى على هذا الحديث:

منها أن القواعد الكلية لا تفرق بين المتماثلين ولا تسوي بين المختلفين؛ لأن قدر النبي يختلف عن قدر غيره من البشر، ففي هذا الحديث الباطل التسوية بين الأنبياء وآحاد الناس، وهذا باطل؛ لأن الله جل في علاه بين في أكثر من موضع من كتابه أنه لا يسوي بين المفترقين، قال تعالى: ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم كيف تحكمون﴾ [القلم: 35-36]، وقال عز وجل: ﴿أم نجعل المتقين كالفجار﴾ [ص: 28]، وقال تعالى: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ [الأنعام: 1]، فالله لا يسوي بين هذا وبين ذاك، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، والله اصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس، فهذا الاصطفاء يدل على الفرق، وهذا الفرق يبين لنا القاعدة الكلية: أن الله لا يستوي بين المفترقين في القدر، ولا يفرق بين المتماثلين.

ب- اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل

ومن المقاييس التي يعلل بها الحديث اشتمال الحديث على أمور منكرة وأمور مستحيلة، وهذا يجعل ينكر نسبة المروي للنبي صلى اللع عليه وسلم

ومن هذه الأحاديث التي تدخل تحت مقياس الأمور المستحيلة التي لا يمكن أن تصدق بأن النبي صلى الله عليه وسلم قالها حديث: " قيل: يا رسول الله! مم ربنا؟ قال: لا من الأرض ولا من السماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق".

فمن وضع هذا الحديث عليه من الله ما يستحق، وعذبه في نار جهنم بما تجرأ به على الله، والمستحيل في هذا الحديث المفترى هو: كيف يكون الإله خالقاً ومخلوقاً؟ وكيف يكون خالقا فيخلق بعد ذلك نفسه؟!

ومن أمثلته كذلك حديث: : " لو حسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به" وكثير من هذه الأحاديث احتج بها أهل البدع والضلالة، وهذا الحديث لا يمكن أن يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يفتح الباب على مصراعيه للمشركين الذين يعتقدون في الأصنام، ويعتقدون في الأحجار والأشجار، ويتبركون بالأحجار والأشجار، فهذا الحديث يفتح باب الشرك على مصراعيه، فهو باطل موضوع على الله جل في علاه.

قائمة المصادر والمراجع

1- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة 1399هـ - 1979م.

2- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م، صلاح الدين بن أحمد الأدلبي.

3- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن صلاح (المتوفى: 643هـ)، تحقيق اللطيف الهيثم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.

4- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير في أصول الحديث، ابن شرف النووي، المكتبة الشاملة [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].

5- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني 1182هـ، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

6- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل [رسالة ماجستير] المكتبة الشاملة [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].

7- شرح كتاب نقد متون السنة للدميني، محمد حسن عبد الغفار، المكتبة الشاملة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس، 9 دروس]،

8- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ.
9- صحيح مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي، دار الجيل يروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
10- النكت على كتاب ابن صلاح أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
11- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السمع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، 1403هـ، الرياض.
12- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير بالرياض عام 1422هـ.
13- التكيل للمعلمي اليماني (المكتبة الشاملة).

الهوامش

[1]- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة 1399هـ- 1979م، ج 4، ص 14.

[2]- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن صلاح (المتوفى 643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م، ص 187.

[3]- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ابن شرف النووي، المكتبة الشاملة، [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]، ص 6.

[4]- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني 1182هـ، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ- 1997م، ج2، ص 22.

[5]- ينظر كتاب: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء – ماهر ياسين الفحل (رسالة ماجستير)، المكتبة الشاملة (الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع)، ج3، ص 6.

[6]- معجم مقاييس اللغة بن فارس، ج5، ص 294-295.

[7]- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ- 1983م، ص 30.

[8]- باعتبار أن كثيرا من هذه العلل تمت دراستها مع الطلبة الزملاء اقتصرت هنا على ذكرها دون التعريف بها إيجازا باعتبار المعرفة بحال المخاطب وأنها معلومة لديه.

[9]- شرح كتاب نقد متون السنة للدميني، محمد حسن عبد الغفار، المكتبة الشاملة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هم رقم الدرس، 9 دروس]، ج2، ص 11.

[10]- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، كتاب جزاء الصيد: باب تزويج المحرم، ج 3، ص 15.

[11]- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار جبل بيروت، دار الآفاق الجديدة، بيروت، النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، ج 4، ص 137.

[12]- النكت على كتاب ابن صلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م، ج1، ص 114.

[13]- الجامع لأخلاق الراوي آداب السمع، أحمد بن علي ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، 1403هـ، الرياض، ج 2، ص 295.

[14]- نفسه، ج2، ص 212.

[15]- المرجع السابق، ج 2، ص 212.

[16]- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير بالرياض، عام 1422هـ، ص 113.

[17]- التنكيل للمعلمي اليماني، المكتبة الشاملة، ص 155.

[18]- صحيح البخاري، ج 9، ص 149، صحيح مسلم، ج 1، ص 148.